الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٤١
المعقودة يوم الخميس
١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

الرئيس: السيد سينغوي (زمبابوي)

ثم: السيد آلوم (بنغلاديش)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع)

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية الجنائية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/ يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ (تابع)

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ومقر قيادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services room DC2-794, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.41
8 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/51/515)

١ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): أفاد، مع شيء من خيبة الأمل، بأن التحسن المتواضع الذي تم توقعه في الوضع المالي للأمم المتحدة لم يتحقق وأنه يبدو من غير المرجح تلقي عدد من المساهمات المتوقعة بحلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر. وقال إن الأنصبة المقررة غير المدفوعة بنهاية تشرين الثاني/ نوفمبر كانت تتألف من ٧٠٠ مليون دولار للميزانية العادية و ١,٧ بليون دولار لحفظ السلام وهو ما شكل مبلغا إجماليه ٢,٤ بليون دولار. وإن المدفوعات التي تم تلقيها في الأيام القليلة الأولى من كانون الأول/ ديسمبر قد خفضت المبلغ المستحق الإجمالي إلى أقل من ٢,٣ بليون دولار وهو مبلغ لا يزال يقل بكثير عن تحقيق الصحة المالية والاستقرار للمنظمة. وإن الوضع النقدي السلبي للصندوق العام قد بلغ ١٧٨ مليون دولار طبقا لأحدث الأرقام.

٢ - ومضى يقول إن ذلك الاتجاه المخيب للآمال قد حدث رغم الجهود الجدية التي بذلها كثير من البلدان الأعضاء للوفاء بالتزاماتها في ظل مشاكل اقتصادية كبيرة في أغلب الأحيان ونقل تقدير الأمين العام الصادق لتلك الدول. ومضى يقول إن ٩٧ دولة عضوا قامت حتى ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ بسداد الأنصبة المقررة عليها في الميزانية العادية بالكامل بالمقارنة بـ ٩٠ بلدا في نفس التاريخ من عام ١٩٩٥ و ٧٢ بلدا في عام ١٩٩٤. وقال إن مديونية الولايات المتحدة تمثل ٦٩ في المائة من المبلغ الإجمالي المستحق من الأنصبة المقررة في الميزانية العادية وقدره ٦٩٧ مليون دولار حتى ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر.

٣ - ومضى يقول وفيما يتعلق باسقاطات التدفق النقدي في الميزانية العادية إن آخر المعلومات تشير إلى أنه سيتلقى مبلغ يزيد قليلا عن ٢٠٠ مليون دولار، بدلا من مبلغ الـ ٣٠٠ مليون دولار من الاشتراكات المتوقعة في الربع الأخير من عام ١٩٩٦. وقد بينت الولايات المتحدة أنها ستدفع مبلغ ٢١٣ مليون دولار بنهاية عام ١٩٩٦ ولكن لم يتم تلقي سوى ١٥٠ مليون دولار ولكنه أعلم بأن المبلغ المتبقي وقدره ٦٣ مليون دولار لن يتم سداده في عام ١٩٩٦. وقال إن عددا من المدفوعات المتوقعة من دول أعضاء أخرى قدرت في السابق بأكثر من ٢٩ مليون دولار لا يتوقع استلامها قبل عام ١٩٩٧. ونتيجة لذلك يتوقع أن ينهي الصندوق العام الموحد السنة برصيد سلبي قدره ١٩٥ مليون دولار بالمقارنة بالتقدير السابق البالغ ١٠٣ ملايين دولار مما يعني أنه لن يحدث تحسن ملحوظ عما كان عليه في عام ١٩٩٥.

٤ - واستطرد يقول، فيما يتعلق بالتدفق النقدي لعمليات حفظ السلام الحالية، إن مجموع المساهمات المقررة لعمليات حفظ السلام، غير المسددة حتى ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ يزيد قليلا عن ١,٧ بليون دولار. وإن التقدير الحالي وقدره ٩١٠ مليون دولار للتدفق النقدي الموحد لحفظ السلام يستند إلى تخفيضات في الإيرادات المتوقعة وفي النفقات. وإن الزيادة البالغة ١١٥ مليون دولار أكثر مما كان متوقعا وتعتبر ضرورية لتمويل النقص المتوقع في الميزانية العادية. ومضى يقول لقد سددت بالفعل مدفوعات

بلغت ٢٩٩ مليون دولار للدول المساهمة بقوات وأن مبلغا إضافيا قدره ٥١ مليون دولار سوف يدفع في نهاية كانون الأول/ ديسمبر مما يكمل المبلغ الموعود به وقدره ٣٥٠ مليون دولار لعام ١٩٩٦.

٥ - ومضى يقول وبالإضافة إلى ذلك فقد تم تلقي مبلغ ٢٥٥ مليون دولار من أصل مبلغ الـ ٤٠٠ مليون دولار الذي كان متوقعا من الاتحاد الروسي كما أن مبلغا إضافيا قدره ٥٠ مليون دولار سيتم دفعه قبل ٣١ كانون الأول/ ديسمبر بحيث تصل المساهمات الإجمالية للاتحاد الروسي إلى ٣٠٥ ملايين دولار في عام ١٩٩٦. وتبعا لذلك فإن دفعة خاصة في نهاية السنة قدرها ٢٠٠ مليون دولار سيتم تقديمها للدول المساهمة بقوات. وقال وإذا وردت إيرادات إضافية تزيد عن الاسقاطات الحالية فربما يتيسر تقديم دفعات إضافية للدول المساهمة بقوات ومعدات. وقال وبناء على الاسقاطات الحالية يقدر المبلغ المستحق للدول الأعضاء بـ ٩٩٠ مليون دولار لقاء قوات ومعدات. وإن الزيادة عن التقدير السابق البالغ ٧٠٠ مليون دولار تعزى إلى نقص قدره ٧٥ مليون دولار في السداد الخاص في نهاية السنة البالغ ٢٧٥ مليون دولار الذي تم التخطيط له في السابق وإعادة تقييم المسؤولية عن المعدات المملوكة للوحدات التي تعود في معظمها لقوة الأمم المتحدة للحماية. وقال إن الأمين العام ملتزم بخفض المبلغ المستحق للدول المساهمة بمعدات وبقوات إلى أقصى حد وفي أسرع وقت ممكن.

٦ - ومضى يقول وطبقا للتوقعات الحالية سيشهد الصندوق العام عجزا نقديا قدره ١٩٥ مليون دولار وأن حسابات حفظ السلام الموحدة سيكون لها رصيد إيجابي قدره ٩١٠ ملايين دولار. وإن المركز النقدي الموحد للمنظمة سيصبح بالتالي ٧١٥ مليون دولار بالمقارنة بالتقدير السابق البالغ ٦٩٢ مليون دولار.

٧ - وقال إنه يأسف أن يفيد أن المنظمة لا تزال تضطر إلى اللجوء إلى الممارسة غير الحكيمة ماليا بالاقتراض من حسابات حفظ السلام لمواصلة عملياتها الأساسية وأن من المؤكد تقريبا أنه سينبغي لها أن تفعل أيضا في عام ١٩٩٧. وقال إن هذه الممارسات تعتبر غير سليمة أساسا ونظرا لأنه من المرجح أن تنخفض مستوى أرصدة حفظ السلام بسبب خفض نشاط حفظ السلام، فقد لا يتيسر اللجوء إليها بهذا القدر في المستقبل. وقال إنه في الوقت الذي ينبغي أن تتركز فيه الجهود على إصلاح المنظمة وتجديدها تعمل الأزمة المالية المستمرة على تقويض تلك الجهود وتحويل الاهتمام من تنفيذ برنامج وأولويات الدول الأعضاء. وأنه نيابة عن الأمين العام يشكر الدول الأعضاء الـ ٩٧ التي قامت بتسديد الأنصبة المقررة عليها لعام ١٩٩٦ بالكامل ويناشد الدول الأخرى الوفاء بالتزاماتها بشكل كامل.

٨ - السيد زلينكو (أوكرانيا): قال إنه قد اقتنع من تجربة أوكرانيا أن عدم قدرة بعض الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية يعتبر نتيجة مباشرة للإفراط في تقييم أنصبتها المقررة. وقال إنه سيكون من المستحيل أن تتغلب الأمم المتحدة على الأزمة المالية ما لم يتم القضاء على أوجه الخلل في تخصيص نفقاتها. وبالتالي فإن من المهم عدم تفويت الفرصة والبدء في تنفيذ البرنامج الشامل للتدابير اللازمة لحل المشكلة المالية وذلك باعتماد بارامترات لنظام جديد لتحديد الأنصبة المقررة في الدورة الحالية للجمعية العامة.

٩ - ومضى يقول إن توفير قاعدة مالية سليمة للأمم المتحدة يعتمد على الإرادة السياسية للدول الأعضاء والتزامها وإن أوكرانيا، بالرغم من الصعوبات الاقتصادية تبذل أقصى ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها. وإنه يسره أن يؤكد من جديد أن أوكرانيا ستساهم بمبلغ ٢٠ مليون دولار للمنظمة في الأيام القادمة مما يخفض من متأخراتها في الميزانية العادية بدرجة كبيرة وكما أنها سوف تتخذ خطوات أيضا لسداد النصيب المقرر عليها في عمليات حفظ السلام. وقال إن حكومته سوف تزيد مدفوعاتها للأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ أيضا.

١٠ - السيد فالي (البرازيل): قال إن تقييدات الميزانية المحلية قد حالت دون سداد البرازيل لمساهمتها بالسرعة التي تريدها ولكنها ملتزمة تماما بالوفاء بالتزاماتها للمنظمة. ولذلك فإنه يسره أن يفيد أنه قد أذن له بإعلام اللجنة بأن البرازيل سوف تدفع مبلغ ١٠ ملايين دولار للميزانية العادية قبل نهاية عام ١٩٩٦.

١١ - السيد جاريمسك (بولندا): أشار إلى الرسوم البيانية التي وزعها وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم لتوضيح بيانه فطلب توضيحا للرقم ٢,٣ بليون دولار الذي يمثل مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ والوارد في الرسم البياني ١. وقال يبدو أن هنالك فرقا قدره ١٠٠ مليون دولار يحتاج إلى تفسير.

١٢ - السيدة لوترو (فرنسا): طلبت توضيحا للرسم البياني ١٤ ولاحظت أن الفرق بين المركز النقدي الذي كان متوقعا في السابق لعمليات حفظ السلام وقدره ٦٩٢ مليون دولار والتقدير الحالي البالغ ٧١٥ مليون دولار يبلغ ٢٣ مليون دولار. وسألت عن إمكانية استخدام الفائض لسداد ديون البلدان المساهمة بقوات. وقالت إنه إذا لم يفعل ذلك سيبدو أن المنظمة قد حسنت مركزها النقدي على حساب البلدان المساهمة بقوات. وقالت، بالإشارة إلى الرسم البياني ١٠ أن المركز النقدي لعمليات حفظ السلام قد تحسن بمبلغ ١١٥ مليون دولار. وإنها تفهم أن هذا التحسن يعود إلى خفض المبالغ المدفوعة للبلدان المساهمة بقوات والتي لم تزد عن ٧٥ مليون دولار. وطلبت توضيحا للفرق بين الرقمين البالغ ٤٠ مليون دولار.

١٣ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): قال إنه طبقا للمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة قررت سورية أن تسدد متأخراتها في عمليات حفظ السلام ووضعت خطة للدفع مدتها خمس سنوات تبدأ في عام ١٩٩٧. وأنه يسره أن يعلم الدول الأعضاء بأن الحكومة السورية قررت دفع القسط الأول في عام ١٩٩٦. غير أن دفع المتأخرات لا يشمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لأن موقف بلده بشأنهما معروف جيدا.

١٤ - السيد سوكاريبا (النمسا): قال إن وفده يشعر بقلق عميق إزاء الأزمة المالية التي تواجه المنظمة بالرغم من الجهود التي يبذلها الأمين العام والأمانة العامة. وإن أوضح المؤشرات لخطورة الحالة تظهر في الرسمين البيانيين ١٣ و ١٤ اللذين يبينان أن الدين المستحق للبلدان المساهمة بقوات يفوق المركز النقدي الموحد. وهذا يعتبر علامة مخيفة يأمل في أن تشجع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها وتوفير

مدخلات لإيجاد حلول. وقال إن النمسا تعرب عن شكرها للوفود التي بذلت جهودا لدفع الأنصبة المقررة عليها.

١٥ - السيد اتيانتو (إندونيسيا): قال إن وفده يلاحظ بقلق شديد الاستنتاجات التي توصل إليها وكيل الأمين العام وسينقل تلك الشواغل إلى حكومته. وأكد الحاجة إلى قيام الدول الأعضاء ولا سيما الدول المساهمة الرئيسية بالوفاء بالتزاماتها المالية. كما طلب إيلاء اعتبار خاص للبلدان النامية.

١٦ - السيدة الماو (نيوزيلندا): قالت إن وفدها يشعر بخيبة أمل عميقة لحالة التدفقات النقدية الحالية نظرا لتقليص نفقات حفظ السلام وتحديد النمو صفر لميزانية فترة السنتين. وتثني على الاتحاد الروسي وأوكرانيا والبرازيل لجهودها الجديرة بالثناء المبذولة لخفض متأخراتها مما سيتيح الدفع للبلدان المساهمة بقوات. وقالت إن وفدها يشعر بقلق عميق لأن ممارسة الاقتراض من أموال حفظ السلام لدعم الميزانية العادية ستستمر.

١٧ - السيد آلوم (بنغلاديش): قال إنه يود أن يتلقى عددا من التوضيحات من وكيل الأمين العام. فإن رقم الأنصبة المقررة الإجمالية غير المسددة في الرسم البياني ١ ينبغي أن يكون ٢,٢ بليون وليس ٢,٣ بليون دولار. وفيما يتعلق بالرسم البياني ٤ ذكر وكيل الأمين العام أن الولايات المتحدة مدينة بـ ٦٩ في المائة من المساهمات المستحقة للميزانية العادية. بيد أنه يود أن يعرف البلدان المساهمة الرئيسية الأخرى من بين البلدان المدينة بنسبة ٣١ في المائة المتبقية. وقال إن الرسم البياني ٨ يظهر حدوث بعض التحسن، وإن كان ضئيلا، في المركز النقدي بالمقارنة بعام ١٩٩٥. وقال إنه يود أن يعرف ما إذا كان هناك تدفق نقدي عكسي نظرا لأن البلدان لم تقم بسداد مساهماتها المقررة أو نظرا لأن المدفوعات تفوق الميزانية العادية. وقال، فيما يتعلق بالرسمين البيانيين ١٠ و ١١ اللذين يظهران حدوث تحسن في المركز النقدي لعمليات حفظ السلام، إنه يود معرفة كيفية تحقيق الوفورات وإمكانية دفع مبالغ أكبر للبلدان المساهمة بقوات نظرا لضرورة توضيح الفائض النقدي.

١٨ - السيد هانسن (كندا): أعرب عن تقدير وفده للبلدان التي قامت بسداد الأنصبة المقررة عليها ولكنه أشار إلى أن الدول الأعضاء ملزمة بسداد الأنصبة المقررة عليها بالكامل وفي الوقت الملائم ودون شروط. ولذلك ينبغي لتلك الدول الأعضاء التي اشتركت على نحو نشط في إصلاح المنظمة عليها أن تكون قدوة حسنة في ذلك المجال.

١٩ - السيد سوال (جنوب أفريقيا): قال إن وفده يشارك في خيبة الأمل لعدم حدوث تغير كبير في الحالة المالية للمنظمة ولكنه يرى أنه لا بد من استمرار الجهود من أجل تحقيق التحسن. وإنه، وفيما يتعلق بالرسم البياني ٤ يتساءل ما إذا كانت الأرقام متاحة بشأن النسب المئوية للأنصبة المقررة المستحقة لحفظ السلام والمستحقة على فرادى الدول الأعضاء.

٢٠ - السيد كيلي (أيرلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إن وفد الاتحاد الأوروبي يشارك في القلق لانعدام أي تحسن يذكر في الحالة المالية. وقال إن المبلغ البالغ بليون دولار والمستحق للبلدان المساهمة بقوات يماثل بدرجة كبيرة المبلغ الذي كان مستحقا في نهاية عام ١٩٩٥. وإنه يرحب بإعلان المدفوعات وإنه واثق بأن المثال الذي ضربته أوكرانيا والبرازيل والجمهورية العربية السورية والاتحاد الروسي ستقتديه الدول الأخرى المتأخرة بالدفع. وقال إن الحالة الحرجة المستمرة تؤكد الحاجة الملحة لاتخاذ إجراء مبكر في السنة الجديدة لتسوية الحالة.

٢١ - السيدة جيوكوشيا استنوز (كوبا): قالت إن وفدها يشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة المالية. وقالت إن وفدها يبذل كل ما يستطيع لسداد متأخراته وتقليل حجم مساهماته المستحقة. وأعربت عن ترحيبها بالإعلانات الصادرة بشأن المساهمات والتي تؤكد الالتزام تجاه المنظمة. وإنه ينبغي التمييز بين عدم السداد من جانب البلدان النامية بسبب ظروفها الخاصة وبين اتخاذ القرارات السياسية لوقف السداد. وإن وفدها لا يرى علاقة بين الأزمة المالية وجدول الأنصبة المقررة، وقالت إن أية صعوبات في المفاوضات بشأن المنهجية لتحديد الجدول ينبغي النظر إليها بوصفها تقتصر على ذلك الميدان. وقالت إنها تطلب مزيدا من التفاصيل بشأن ما للحالة المالية من أثر سلبي على الإصلاح الداخلي وإعادة تشكيل الأمانة العامة.

٢٢ - السيد ثورن (المملكة المتحدة): قال إن وفده يشارك في الإعراب عن الأسف لأنه تبين أن التفاؤل السابق بشأن حالة التدفق النقدي لم يكن قائما على أساس. وإن الاقتراض من أموال حفظ السلام على حساب البلدان المساهمة بقوات أمر غير مقبول. وإن وفده يتطلع إلى الأرقام المنقحة المتعلقة بالمسؤولية عن المعدات المملوكة للوحدات فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة للحماية. وإنه يطلب تفاصيل عن النسبة المئوية لمساهمة البلدان المدينة الرئيسية لميزانية حفظ السلام.

٢٣ - السيدة شين يو (الصين): قالت إن وفدها يشارك في الإعراب عن القلق العام لانعدام التحسن في الحالة المالية ويرحب بالإعلانات عن دفع المساهمات.

٢٤ - ومضت تقول إن الصين واحدة من الـ ٩٧ بلدا التي سددت مساهماتها بالكامل وفي الوقت المحدد. وإن الصين قد قامت، تلبية لنداء الأمين العام بدفع اشتراكها في بداية السنة بالرغم من أنها بالنظر إلى صعوبات فنية لم تستطع أن تدفع في الوقت المحدد بعض الأنصبة المقررة عليها لحفظ السلام. وإنه في هذا الصدد، تتوقع أن تقوم حكومتها في القريب العاجل بتسديد دفعة أخيرة قدرها ٥ ملايين دولار. وناشدت الدول الأعضاء أن تقوم بسداد ما عليها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون فرض أية شروط.

٢٥ - السيد بلوكيس (لاتفيا): قال إن وفده يرحب أيضا بالأخبار السارة وكذلك بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة. وقال إنه يؤيد دعوة أوكرانيا لاعتماد بارامترات في وقت مبكر لجدول جديد للأنصبة المقررة. وقال إنه يطلب تفاصيل عن الأرقام التي استخدمت كأساس في العرض الذي قدمه وكيل الأمين العام على سبيل المثال في تحديد الأنصبة الإجمالية لحفظ السلام في عام ١٩٩٦

وتساءل عن إمكانية تقديم توقعات للجنة بشأن عام ١٩٩٧ ولا سيما فيما يتعلق بالنفقات الإجمالية لحفظ السلام.

٢٦ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال إن المبلغ الذي دفعته أوكرانيا قد أدرج في التوقع المقدم للجنة ولكن الرقم الذي أعلنته البرازيل لم يدرج. وإنه فيما يتعلق بالرسم البياني ٢، قد استخدم مبلغ قدره ١٧٥ مليون دولار تم استلامه في ٢ كانون الأول/ ديسمبر في خفض دين حفظ السلام بحيث أصبح الوضع النقدي للميزانية العادية ناقصا ١٧٨ مليون دولار في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وفي الوقت الذي حدث فيه تحسن طفيف بالفعل في المركز النقدي الموحد حدثت زيادة كبيرة أيضا في المبلغ المستحق للقوات والمعدات تقدر في الوقت الحالي بمبلغ ٩٩٠ مليون دولار. وتم الاحتفاظ ببعض السيولة النقدية لتمكين المنظمة من سداد فواتيرها وتدارك أزمة ثقة. وقال إنه في ظل هذه الأوضاع لا يمكن خفض مستوى الدين، الذي هو مستحق أساسا للدول الأعضاء.

٢٧ - ومضى يقول إن إعادة التقييم التي قام بها الاتحاد الروسي الذي دفع مبلغ ٣٠٥ ملايين دولار بدلا من ٤٠٠ مليون دولار قد خفض المبالغ المسددة في نهاية السنة لعمليات حفظ السلام بمقدار ٧٥ مليون دولار بالرغم من أن المنظمة لا تزال تدفع ٢٠٠ مليون دولار للبلدان المساهمة بقوات. وقال وفي حين أن انخفاض المبلغ الذي سدده الاتحاد الروسي، قد زاد من المبلغ المستحق للدول الأعضاء، فإن معظم ذلك المبلغ يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات في قوة الأمم المتحدة للحماية.

٢٨ - وقال إن التباين الواضح في الرسم البياني يعود في الواقع إلى أن الميزانية العادية تزيد قليلا عن ٥٠٠ مليون دولار وأن ميزانية حفظ السلام تزيد قليلا عن ١,٧ بليون دولار وأن المبلغ الإجمالي هو بالفعل ٢,٣ بليون دولار.

٢٩ - واستطرد يقول لقد كان من المأمول استلام ٣٠٠ مليون دولار من الاشتراكات في كانون الأول/ ديسمبر ولكن لم يتم استلام سوى ٢٠٠ مليون دولار فقط وكانت حصة الولايات المتحدة من المتأخرات ٦٣ مليون دولار وتمثل حصة أربعة بلدان أخرى ٢٩ مليون دولار إضافية. وقال إن الحالة المالية تحسنت لأن المنظمة تباطأت في سداد فواتيرها وكنتيجة لذلك لا يمكن زيادة المبالغ المسددة للدول الأعضاء. وقال إنه سيجري اتباع نهج حذر في حالة تحديد الأنصبة المقررة لحفظ السلام في المستقبل باستخدام الاعتمادات التي لم تستخدم في السابق مما سينجم عنه خفض في الإيرادات النقدية.

٣٠ - وقال فيما يتعلق بالدول المدينة الرئيسية إنه يمكن القول بشكل عام إن الولايات المتحدة مدينة بنسبة ٥٤ في المائة من الديون المستحقة بينما الاتحاد الروسي مدين بنسبة ١٥,٥ في المائة.

٣١ - وقال إن للحالة المالية أثرا سلبيا على عملية الإصلاح لأنها تحول الاهتمام والموارد من عملية الإصلاح إلى إدارة الأزمة. وقد نشأ عنها في بعض الحالات تكاليف إضافية. فعلى سبيل المثال تم تأجيل

اتفاقات انتهاء الخدمة بالتراضي التي أبرمت في عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٦ نظرا لعدم توفر الأموال الكافية لدفع المستحقات للموظفين المغادرين كما أن فترة خدمتهم الإضافية لم تتميز بدرجة خاصة من الانتاجية.

٣٢ - ومضى يقول إن الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام لعام ١٩٩٦ بلغت ١,٤ بليون دولار. وإن إجمالي التوقعات للأنصبة المقررة لعام ١٩٩٧ غير متوفر حتى الآن. وإن من المتوقع استلام المدفوعات لأول عشرين دولة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ للميزانية العادية. كما أن مبلغ الـ ٦٣ مليون دولار الذي لم يتم استلامه من الولايات المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ قد يتم استلامه في كانون الثاني/ يناير.

٣٣ - وقال إنه سيقدم تقريره التالي في النصف الثاني من كانون الثاني/ يناير وإنه سيواصل تقديم مثل هذه العروض كل أربعة أو ستة أسابيع وذلك سعيا منه لتقديم المعلومات اللازمة للدول الأعضاء.

٣٤ - السيدة جيوكوشيا استينوز (كوبا): قالت إن وفدها لم يستطع معرفة الكيفية التي يؤثر بها برنامج إنهاء الخدمة على الإصلاح الداخلي ما دام الأمر لا يعدو أن يكون إجراء اقتصاديا. وإنه سيكون من الأفيد أن تصدر جميع المعلومات المتعلقة بالأزمة المالية في وثائق رسمية.

٣٥ - وقالت إن وفدها كان قد طرح أسئلة في وقت سابق بشأن استعراض الفعالية وأعرب عن أمله في تلقي رد من وكيل الأمين العام في جلسة رسمية. وسألت عما إذا كان في مقدور وكيل الأمين العام أن يرد على أسئلتها في الجلسة الجارية للعمل على تقديم المشاورات غير الرسمية بشأن المسألة. وقالت إذا لم يكن ذلك ميسورا فإنها تود معرفة الموعد الملائم لعقد جلسة رسمية.

٣٦ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال إن المعلومات المتعلقة بالحالة المالية سوف يتم إصدارها في وثيقة رسمية كما أشير الى ذلك في وقت سابق. وإنه يرى أن من الأفضل تقديم المعلومات شفويا بدلا من الانتظار حتى موعد إصدارها في الوثيقة ذات الصلة. وإن نسخا من بيانه متاحة أيضا للوفود. وفيما يتعلق باستعراض الكفاءة قال إنه سعى لمعرفة الأسئلة التي يمكن طرحها عندما علم باحتمال طرح المسألة في اللجنة ولكنه لم يتلق أي تفاصيل.

٣٧ - السيدة جيوكوشيا استينوز (كوبا): قالت إن الإجراء الذي اتبعه وكيل الأمين العام مفيد في إبقاء الدول الأعضاء على علم بآخر المعلومات وإنها ترحب بتأكيده أن المعلومات سوف يتم إدراجها في وثيقة رسمية. وقالت وفيما يتعلق باستعراض الكفاءة فإن لوفدها أسئلة إضافية بشأن معايير اختيار أعضاء مجلس الكفاءة نظرا لأن عضويته ليست تمثيلية، فعلى سبيل المثال ينتمي مدير ورئيس المجلس إلى البلد ذاته. وقالت إنها ترحب أيضا بمعلومات عن مستقبل عمل مجلس الكفاءة ولا سيما الفترة التي يستغرقها عمله والمبادئ التوجيهية التي يسترشد بها وتفاصيل الخلفية المهنية لأعضاء المجلس نظرا لأن بعض المتمرنين يشتركون في عمله والتواريخ المحددة التي أبرمت فيها عقودهم مع المنظمة. وقالت إنها ترحب

أيضا بتوضيح نسبة الـ ١٣ في المائة التي تدفعها الحكومات من تكاليف الدعم بالاضافة إلى معلومات عن الحكومات التي تقدم هذه المدفوعات. كما طلبت أيضا تقديم تفصيل للمبالغ المعنية.

٣٨ - ومضت تقول إن مجلس استعراض الكفاءة قام بزيارات في إطار عمله وهي تود معرفة البلدان التي زارها والكيفية التي أدرج بها ما تعلمه في هذه الزيارات في توصياته. وسألت عما إذا كان المجلس يركز على إجراء تخفيضات أو على تنفيذ البرنامج وعما إذا كانت الأمانة العامة ترى وجود علاقة بين المقترحات المقدمة من مجلس الكفاءة والموافقة عليها من الجمعية العامة. وتساءلت أيضا عن الكيفية التي ستنعكس بها اقتراحات المجلس على الميزانية البرنامجية المقبلة وعن توقعات الأمانة العامة في هذا الصدد. وقالت إن الحصول على إجابات على جميع هذه الأسئلة يعتبر مهما لتحقيق الشفافية واتخاذ القرارات.

٣٩ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال إن مصطلح "الأمانة العامة" لا يمكن تطبيقه عمليا على مجلس الكفاءة نظرا لأنه يتألف من سبعة من وكلاء الأمين العام أو السفراء العاملين أو المتقاعدين وتدعمه أفرقة عاملة تضم ثلاثين شخصا تقريبا. وقال إن جنسيات مختلف أعضاء المجلس موجودة في السجلات. وإن عضوين فقط حسب علمه ينتمون إلى جنسية بلد واحد وأن ذلك البلد ليس الولايات المتحدة. وقال إن خبراتهم المهنية مبينة في السجلات وأن أعضاء المجلس يتمتعون بخبرات واسعة في مجالات الإدارة والتنمية والشؤون السياسية وشؤون حفظ السلام.

٤٠ - ومضى يقول لقد مُنح المجلس مبادئ توجيهية عامة حيث طلب منه الأمين العام مجرد أن يزيد من كفاءة المنظمة. ولقد فُسرت الفعالية بأنها تعني تعزيز الناتج فيما يتعلق بالنوعية وحسن التوقيت والتكاليف وإيجاد شعور بملكية ذلك الناتج لدى الموظفين.

٤١ - ومضى يقول إنه لا يستطيع أن يشير إلى التواريخ الدقيقة التي يبدأ فيها الأشخاص التابعون لمجلس الكفاءة في أداء مهامهم. وقال إن الدول الأعضاء ظلت تقدم رافدا منتظما من الخبراء في مجال الإدارة العامة والمجالات الأخرى بمن فيهم أفراد من استراليا وكولومبيا ونيوزيلندا وجمهورية كوريا وسنغافورة والمملكة المتحدة.

٤٢ - وقال إن جميع من سافروا إلى الخارج لتقصي الحقائق أو في زيارات لوضع أسس مرجعية لدراسة التدابير المتعلقة بالكفاءة التي تجريها حكومات أو منظمات دولية أخرى، باستثناء واحد، كانوا من موظفي الأمم المتحدة. وقد قاموا بزيارة البنك الدولي والمملكة المتحدة وكندا. وليس في النية القيام بزيارات إضافية نظرا لأن الأمانة العامة لا تزال تجري تحليلات للمعلومات المجمعة أثناء الزيارات السابقة.

٤٣ - ومضى يقول لقد قرر الصندوق الاستئماني أن الدول الأعضاء ستدفع ١٣ في المائة من تكاليف الدعم للأفراد المعارين للصندوق. وإن مبلغا قدره ٠٠٠ ٢٧ دولار قد تم تخصيصه حتى الآن فيما يتعلق

بالقيم المعادلة التي أمكن تحديدها بشأن الخدمات المعارة. وإن في مقدور الصندوق الاستئماني أن يغطي رقم الـ ١٣ في المائة بأكمله. وقال وحتى تاريخه تم استلام ٠٠٠ ٤٥٠ دولار تقريبا أو صدر وعد بها من قِبل الدول الأعضاء.

٤٤ - ومضى يقول إن من المتوقع أن يكتمل العمل الميداني لمجلس الكفاءة بنهاية عام ١٩٩٦. وإن تقرير الأمين العام لا يزال في المراحل الأولى من الصياغة ومن المقرر إعداد التقرير الثاني في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٧. وقال إن الأمين العام سوف يشترك في مناقشة كل واحد من المجالات التي سيتم استعراضها وسيكرر التزامه بتنفيذ أي إجراء تشريعي ضروري. وإن توجيهاته الثابتة لمدراء البرامج هي إكمال ٤٠٠ من مشاريع الكفاءة التي بدأ العمل فيها بالفعل وإدماج العملية في عمليات المنظمة ودراسة قيمة مشاريع الكفاءة عند إعداد التقارير المتعلقة بالميزانية في المستقبل.

٤٥ - السيد آلوم (بنغلاديش) نائب الرئيس، ترأس الجلسة.

٤٦ - السيدة جيوكوشيا استينوز (كوبا): قالت إن وفدها يحيط علما بالإجابات التي قدمها وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم والتي ينبغي إتاحتها كتابة. وقالت وبالرغم من صحة قيام الأمانة العامة بتقديم إجابات خطية على أسئلة وفدها في وقت سابق، فإن أربع صفحات فقط من بين ١٦ صفحة من الرد قد عالجت بالفعل موضوع الكفاءة. وقالت وفضلا عن ذلك كانت الإجابات ناقصة. ولم تعالج بشكل كاف شواغل وفدها. وإن موضوع الكفاءة بأكمله ينبغي إبقاؤه قيد النظر وإن وفدها يعتزم تعميم أسئلته بقصد المتابعة خطيا لمصلحة الوفود الأخرى.

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (تابع) (A/51/7/Add.5 و A/C.5/51/30)

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية الجنائية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (تابع) (A/51/7/Add.5، و A/C.5/51/29)

٤٧ - السيد هانسون (كندا): تحدث بوصفه منسقا للمشاورات غير الرسمية بشأن محكمة رواندا فقال إنه قد وضعت مشاريع قرارات تنص على أن تخصص بالكامل المبالغ المقترحة في تقارير الأمين العام ذات الصلة.

٤٨ - السيد جوكالي (الهند): قال إن وفده يريد أن تقدم الأمانة العامة تأكيدا في جلسة رسمية بأنه ريثما يتم اتخاذ قرار بشأن الموضوع الأكبر المتعلق بالأفراد المعارين أو المقدمين بدون مقابل لن يكون هناك

تغيير في الممارسة الحالية للمحكمتين المتمثلة في فرض ١٣ في المائة من تكاليف الدعم فيما يتعلق بهؤلاء الأفراد.

٤٩ - السيد غرانت (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يود أن يثير شواغل خاصة في جلسات غير رسمية بشأن الأنشطة المخططة للمحكمتين أثناء الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وحتى التاريخ الذي تستطيع فيه الجمعية العامة أن تتخذ قرارا بشأن التقديرات المنقحة التي سيقدمها الأمين العام في ضوء تقرير مكتب المراقبة الداخلية.

٥٠ - ومضى يقول إن من المعروف جيدا أن حكومته تقدم أكبر مساهمة للمحكمتين فيما يتعلق بالأفراد مما يعكس الاهتمام السياسي للحكومة بأنشطتهما. ولذلك لا ينبغي اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بالأفراد المعارين للمحكمتين حتى تتوفر لحكومته فرصة استعراض المسألة.

٥١ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال لقد ظل الأمين العام يطبّق سياسة متسقة فيما يتعلق بالأفراد المقدمين دون مقابل. وما لم تشر الجمعية العامة بخلاف ذلك ستطبق الأمانة العامة دوما المبدأ المتمثل في قبول أية مساهمة طوعية نقدية كانت أو عينية لا تنطوي على مسؤولية مالية. وقال إن المدفوعات لدعم الأفراد المقدمين بلا مقابل يمكن أن تقدم للمنظمة إما بطريق مباشر أو عن طريق صناديق استئمانية.

٥٢ - وكرر القول إن الإطار الزمني المحدد للتقديرات المنقحة والمشار إليه في توصيات اللجنة الاستشارية يعتبر غير عملي نوعا ما في ضوء تأخير تقرير مكتب المراقبة الداخلية. وفي الوقت ذاته الموظفين مشغولون تماما بوضع الميزانية العادية. وقال فيما يتعلق بتمويل المحكمتين في عام ١٩٩٧ إن الأمين العام سعى أساسا للحصول على إذن بمواصلة مستويات الإنفاق لعام ١٩٩٦ بالاضافة إلى أقل النفقات الضرورية التي لا يمكن تأجيلها حتى صدور التقديرات المنقحة كتلك الناشئة من التشييد أو من الحاجة إلى أماكن إضافية. وقد وافقت اللجنة الاستشارية على هذا الموقف بالرغم من أنها أوصت بقصر النفقات الإضافية على الإيجار والأماكن الإضافية. وقال إن الأمانة العامة تدرس حاليا أثر تلك التوصيات على تشغيل المحكمتين.

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي (A/51/191/Add.1 و A/51/444)

٥٣ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): ذكّر بأن اللجنة الاستشارية قد أوصت الجمعية العامة بضرورة اعتماد مبلغ إجماليه ٥٧ مليون دولار للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي على أساس تقدير التكاليف المقدم من الأمين العام. بيد أنه في ضوء ظروف عدم التيقن بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، اتخذت الجمعية العامة إجراء جزئيا فقط بشأن تمويل البعثة في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقال وتم اعتماد مبلغ موزع إجماليه ٢٨,٧ مليون دولار حتى نهاية عام ١٩٩٦ تحسبا لاتخاذ مجلس الأمن قرارا بشأن مستقبل البعثة. ومنذ

ذلك الحين مدد مجلس الأمن ولاية البعثة حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ مع خفض قوام القوة بمقدار ١٠٠ مما نتج عنه وفر في التكاليف يزيد عن مليون دولار.

٥٤ - وقال ولذلك ينبغي أن تتخذ الجمعية العامة إجراء يسمح للأمين العام بمواصلة التمويل لما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وإن المبلغ الذي سيكون مطلوبا على أساس التوصية السابقة من جانب اللجنة الاستشارية وقدره ٥٧ مليون دولار، ناقصا مبلغ الـ ٢٨,٧ مليون دولار التي تم اعتمادها بالفعل من الجمعية العامة والمليون دولار الناتج عن توفير التكاليف، هو بالتالي ٢٧,٤ مليون دولار. ولذلك ينبغي أن تتخذ الجمعية العامة قرارا يأذن للأمين العام بالدخول في التزام بمبلغ إجماليه ٢٧,٤ مليون دولار لتشغيل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وبنفس المبلغ الموزع على أساس معدل شهري قدره ٤,٥٦ مليون دولار وريثما يصدر قرار من مجلس الأمن بمد ولاية البعثة الحالية حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧.

٥٥ - السيدة بينا (المكسيك): تكلمت بوصفها منسقة للمشاورات غير الرسمية بشأن البند ١٥٧ من جدول الأعمال فقالت إنه تم إعداد مشروع مقرر بشأن البند وهو متاح للوفود. وأعربت عن أملها بأن يتيسر للجنة اعتماده دون إجراء مزيد من مشاورات غير رسمية بشأن البند.

٥٦ - السيد غرانت (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يود أن يقترح إضافة على مشروع المقرر بشأن البند ١٥٧ على غرار إضافته المقترحة على مشروع القرار بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا. وقال سيكون النص الجديد على النحو التالي: "تطلب إلى الأمين العام اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لمعالجة توصيات ونتائج مكتب المراقبة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في هايتي". وقال إن وفده أثار عدة أسئلة بشأن المشاكل الواردة في تقارير الهيئات المذكورة وبشأن الإجراء الذي اتخذه الأمين العام وينبغي أن تعكس مقررات اللجنة تلك الاهتمامات. ومضى يقول إن معظم النتائج والتوصيات المتعلقة بالعمليات في هايتي تعتبر ذات صلة ببعثة الأمم المتحدة في هايتي بيد أنه نظرا لأن بعضها يتصل بالأنشطة المستمرة مثل تخطيط المشتريات التي تتصل أيضا ببعثة الأمم المتحدة لتقييم الدعم في هايتي فإن النص الذي يقترحه وفده يشير إلى كل من البعثتين. وقال إن النص المقترح لا يستبعد إمكانية عدم موافقة الأمين العام على بعض النتائج أو التوصيات المقدمة من هيئات الإشراف وإنما يطلب منه مجرد معالجة القضايا التي تثيرها.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ومقر قيادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة (A/51/701)

٥٧ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): ذكّر بأن الجمعية العامة كانت قد أذنت للأمين العام في وقت مبكر من دورتها الحالية بمواصلة تصفية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا وقوة الأمم المتحدة للحماية ومواصلة تقديم الدعم المركزي لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي حتى ٣١ كانون

الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ ريثما يصدر تقرير الأداء عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وأعربت عن أملها بأن يكون ذلك التقرير جاهزا بحلول ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقال إن تقرير الأداء (A/C.5/51/38) قد قدم قبل ذلك التاريخ وأعطيت اللجنة الاستشارية نسخة مقدما. بيد أنه، بسبب ثقل عبء عملها لن يتيسر للجنة الاستشارية إكمال استعراضها لتقرير الأداء في الدورة الحالية. وقال إن الموضوع المعروض حاليا على الجمعية العامة هو ما إذا كان الأمين العام سيواصل تصفية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا وقوة الأمم المتحدة للحماية وتقديم الدعم المركزي لثلاث عمليات نشطة في يوغوسلافيا السابقة. فإذا كان الأمر كذلك، سينبغي للجمعية أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ إجماليه ١٢,٨ مليون دولار يمثل الفرق بين المبلغ الذي أوصت به اللجنة الاستشارية أصلا (A/50/903/Add.1، الفقرة ٥٠) والمبلغ الذي أذنت به الجمعية العامة حتى نهاية عام ١٩٩٦. وقال إن مسألة الأنصبة المقررة ستتم مناقشتها في ضوء التقرير القادم للجنة الاستشارية.

٥٨ - السيد غرانت (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يقترح إضافة على مشروع القرار بشأن البند ١٢٩ من جدول الأعمال على غرار اقتراحه بشأن مشروع المقرر بشأن البند ١٥٧.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠